التحديات الداخلية التي يواجهها العراق وفرص تعزيز العلاقات مع إيران بعد انسحاب القوات الأميركية

هيثم عبدالله ضاحي العلواني
Haithamdahi2020@gmail.com
أ.م. د محسن بيات
bayat.m@lu.ac.ir
جامعة لورستان/ قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية – ايران

الملخص

ان كل احتلال يولد الكثير من المشاكل الداخلية والخارجية فمن خلال هذا البحث بينا اهم التحديات الداخلية التي مر بها العراق منذ عام ٢٠٠٣ فكانت مشاكل الهوية والطائفية وتحويل النظام السياسي من أبرز التحديات الداخلية بالإضافة الى التدهور الاقتصادي والأمني الذي مر به العراق وبينا أيضا التحديات التي واجهها العراق بعد الانسحاب الأمريكي من ظهور الاجندات الخارجية والتنظيمات الإرهابية وعلى رأسها ظهور تنظيم داعش الإرهابي، وكذلك بينا أهمية وطرق تعزيز العلاقات الخارجية مع جمهورية إيران الإسلامية واستثمارها بالامور الفعلية الإيجابية وجعلها علاقات متبادلة الفائدة على الصعيد السياسي والاقتصادي والأمني

الكلمات المفتاحية: التحديات الداخلية، الفرص، العلاقات، العراق، ايران
تاريخ الاستلام : ١٠/ ١٢ /٢٠٢٣ تاريخ القبول: ٢٨ / ١ /٢٠٢٤ تاريخ النشر: ١ / ٣ /٢٠٢٤

Internal challenges faced by Iraq and opportunities to strengthen relations with Iran after the withdrawal of US troops

Haitham Abdullah Dahi Alwani **Assist.Prof Dr. Mohsen Bayat**
Haithamdahi2020@gmail.com bayat.m@lu.ac.ir
Lorestan University - Department of Political Science and International Relations / Iran

Abstract

Through this research, we have shown the most important internal challenges that Iraq has experienced since 2003, the problems of identity, sectarianism and the transformation of the political system were among the most prominent internal challenges, in addition to the economic and security deterioration that Iraq has experienced, and we also showed the challenges that Iraq faced after the American withdrawal from the emergence of foreign agendas and terrorist organizations, especially the

emergence of the terrorist organization ISIS, as well as the importance and ways of strengthening foreign relations with the Islamic Republic of Iran and investing in positive actual things and making them mutually beneficial relations at the political, economic and security levels.

Keywords: internal challenges, opportunities, relations, Iraq, Iran

المقدمة:

واجه العراق الكثير من التحديات الداخلية منذ زمن بعيد الا ان بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ كثرة المشاكل الداخلية في العراق فمنها الطائفية والعرقية والإقليمية وتدخل دول أخرى في شؤونه الداخلية فضلا عن كثرة الأحزاب وتعطشها لتسلم سدة الحكم وظهور التنظيمات الإرهابية والعناصر المسلحة في عام ٢٠٠٦ اضعف عجلة الحياة داخلية مما مهد لظهور مشاكل جمة منها السياسية، والاقتصادية والاجتماعية فضعفت الصناعة والزراعة والتعليم مما دفع العراق الى الاستيراد من دول الخارج وأكثرها ايران وتركيا وعندما بدأت القوات الامريكية في الانسحاب عام ٢٠٠٩ عندما كان رئيس الوزراء آنذاك نوري كامل المالكي بدأت ظهور الكثير من التحديات الداخلية في ذلك الوقت ومن ابرز هذه التحديات بداية الاعتصامات في المناطق الغربية وعدم احتواءها وادى ذلك الى استغلال الوضع الركيك مما مهد لظهور تنظيم "داعش" الإرهابي عام ٢٠١٤ ودخل العراق في فوضى عارمة مما دفع الحكومات التالية الى الاعتماد على ايران في الحرب على داعش وكثرة الاستيراد منها سواء الاستيراد على المستوى العسكري او الصناعي او الزراعي مما عزز ذلك الى فتح افاق جديدة ومتطورة للعلاقات العراقية الإيرانية الحديثة.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في وصف وبيان التحديات الداخلية التي عصفت في العراق بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ وبعد الانسحاب الأمريكي من العراق، ولأهمية الموقع الجغرافي للعراق في المنطقة وما يتمتع به من خيرات وموارد أولية لصناعة كل شيء حيث كثرة التدخلات الخارجية والنزاعات الطائفية مما أثر ذلك سلبا على العراق من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي هذه السنوات برزت العلاقات العراقية الإيرانية على المستوى السياسي والاقتصادي.

إشكالية البحث:

تكمن إشكالية البحث في كيفية صياغة وبيان أسس العلاقات العراقية الإيرانية الحديثة بعد الانسحاب الأمريكي من العراق وكيف كانت تتعامل الحكومة العراقية لاستغلال هذه العلاقات للسيطرة على التحديات الداخلية مع وجود الجانب المشكك دائما في هذه العلاقات.

وتتمحور إشكالية البحث في التساؤل الاتي: ((ماهي التحديات الداخلية التي يواجهها العراق وماهي الأسس والفرص التي عززت العلاقات العراقية الإيرانية بعد الانسحاب الأمريكي من العراق؟)).

فرضية البحث :

تتكون فرضية البحث من فكرة مفادها ان التحديات التي واجهها العراق على الصعيد الداخلي والخارجي سببت بتأخر عجلة التطور الحديث، لذلك هناك اسس وفرص يحتاجها العراق لتعزيز علاقاته مع دول الجور وخصوصا ايران بعد الانسحاب الأمريكي من العراق.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على العديد من المناهج ومنها منهج التحليل الوصفي ، ومنهج التحليل النظمي، من اجل التوصل الى كيفية صياغة وبيان أسس العلاقات العراقية الإيرانية الحديثة بعد الانسحاب الأمريكي من العراق في ظل التحديات الداخلية .

المطلب الأول: التحديات الداخلية التي يواجهها العراق

اتسم المشهد العراقي بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ بالفوضى الكبرى وظهرة الكثير من الانقسامات والنزاعات الداخلية مما أدى الى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي وبقي الوضع على ماهو عليه الى مابعد الانسحاب الأمريكي وبعده ظهرت تحديات أخرى بأشكال مختلفة وفي هذا المحور سنبين المعنى اللغوي للتحديات والوضع العراقي الداخلي بعد عام ٢٠٠٣.

اولا: المعنى اللغوي "للتحديات"

التحديات هي جمع تحدي، وحدى إذا تعمد شيئًا، والحادي المتعمد للشيء، يقال: حداه وتحداه بمعنى واحد(الزبيدي، ١٩٩٠، ٨٥) ، ومادتها تدور حول معاني المُنازَعَةُ والمُباراة، تقول: تحديت فلانا، إذا باريته، في فعل ونازعتهُ(ابن منظور،١٩٩٣، ٩٠).

وان تعرف التحديات السياسية بكونها الصعوبات والازمات المتعلقة بالأمور السياسية التي تنظم أمور الدولة وتدبر شؤونها على الصعيدين الداخلي والخارجي، وان التهديدات التي تواجه الدول في العلاقات مع الدول الاخرى ، وصعوبات التحول الديمقراطي التي تؤثر على والدولة وافرادها على حد سواء، وتحقيق الإصلاح السياسي، ومدى اندماجها وتأثير العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية فيها(مصطفى، ١٩٩٧، ٧١) واعرفها اجرائيا بأنها الازمات التي تعصف في الدولة على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي في وتؤثر هذه التجديات على المستوى الداخلي والخارجي للدولة

والتحدي وهو وثيق الصلة بالمعنى اللغوي، فهو طلب الشيء على سبيل الخلاف والانتصار ويحدد المثل بحسب ما يتحدى، كما أنه يعبر عن تحذير الإنسان من فعل شيء ما مع الإشارة إلى عدم قدرته على القيام به. وأما التحدي في القرآن فهو طلب أن يأتوا بمثله، فالله تعالى يتحدى الجميع أن يأتوا بمثل هذا القرآن(الخالدي، ٢٠٠٨، ٣).

ثانيا: وضع العراق الداخلي بعد عام ٢٠٠٣:

ان من أولى التحديات التي واجهت العراق بعد عام ٢٠٠٣ هو عدم الاستقرار السياسي وان ظهور الفوضى يكون لها أسس وجذور فمن التحديات التي واجهت الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ بعد انهار النظام السياسي العراقي السابق عام ٢٠٠٣ ، وحل بدلا عنه نظام جديد يقوم على التبادل السلمي للسلطة والتعددية الحزبية والالتزام بالدستور الى الوقت الحاضر والنظام السياسي العراقي مهيئ للعمل والاستقرار، لكن تطبيق النصوص الدستورية يختلف عن كتابتها، فعلى حد قول الباحث (عامر حسن فياض) ان النهج الذي اتبعه النظام السياسي العراقي عبر اتخاذه للمحاصصة والتوافقية كوسيلة لتسلم السلطة ما بين المكونات السياسية قد انعكس سلبا على كل اركان النظام وعلى اداءه وطريقة عمله، كون المحاصصة قامت بتوزيع السلطة على اسس دينية وقومية ومذهبية، مما افقد النظام وحدة بناءه وانسجامه، وغاية العمل فيه التي كان من المفترض ان تكون موحدة ، حتى الاختلافات في الرؤى لم تكن في البرامج والاهداف مثل بقية الدول، بل صارت على شكل سباق وادعاء كل مكون سياسي بانه يمثل مكون مجتمعي، وبالتالي فهو يدافع عن مصالحه ضد مصالح المكونات المجتمعية الاخرى، وهذه الحالة ولدت صراع طائفي داخل المنظومة العامة للبلاد افقدت النظام السياسي ديمومته واستقراره وانسجامه الوظيفي ، وصارت الوظيفة العامة وسيلة للكسب والثراء حتى لو على حساب الدولة ومؤسساتها واستقرارها "(جابر،٢٠٠٩).

وان من التحديات التي واجهها العراق بعد الاحتلال الأمريكي هي الاسباب امنية والمتعارف عليه ان العمل في المجال السياسي، يحتاج الى بيئة آمنة، كون هذه البيئة ستكون الساحة التي يعرض فيها المرشحون للانتخابات برامجهم السياسية، ويحاولون اقناع ناخبيهم بها، وبشخوصهم وفي الوقت عينه يستطيع الناخب ان يذهب بكل حرية وسلام الى مراكز الاقتراع دون ضغوط او وجل او خوف(إبراهيم، ٢٠١٨، ٤٥).

والى جانب ماسبق فأن العمل الديمقراطي قبل كل شيء، هو ثقافة وسلوك اكثر مما هو قواعد او نصوص يتم ترجمتها الى الواقع وهذه الثقافة لا تأتي بمحط الصدفة ، بل تحتاج الى خبرة والمزيد من التراكم وتواتر التجربة ونضوجها والدول المتقدمة قد لا تجد صعوبة كبيرة في هذا المجال، كونها قد شرعت بهذا منذ فترة طويلة. فضلا عن متانة الاساس الذي ثبتت فوقه نظامها الديمقراطي، لكن المشكلة تكون واضحة وعميقة في الدول غير المتقدمة، وذلك لطبيعة الثقافة السائدة التي تميل للخضوع، بسبب طول مكون شعوبها تحت الحكم الديكتاتوري "(مجموعة مؤلفين، ١٩٩٧، ١٤).

كما هو متعارف عليه في العراق كان محكوما منذ عام ١٩٢١ وحتى عام ٢٠٠٣، من قبل انظمة غير ديمقراطية، مع وجود بعض الاختلافات الزمنية بين نظام واخر، على اعتبار ان الفترة الملكية كانت أكثر قربا من الديمقراطية، اما في مرحلة ما بعد عام ١٩٥٨ ، فقد صارت البلاد تقاد من قبل مؤسسات مشخصنة حتى عام ٢٠٠٣. بعد هذا التاريخ دخل العراق في مرحلة جديدة تمثلت بالنظام الديمقراطي، الذي يتطلب وعيا عاليا(الابراهيم، ٢٠١٤، ٥٥)

وان من المواجهات التي اتعبت كاهل العراقيين هي ازمة الهوية الوطنية العراقية حيث تعد الهوية الوطنية في اي دولة من دول العالم، هي الحبل الذي يربط ابناء الشعب ويشدهم بعضهم الى البعض، لذلك تحرص كل دولة، على رص هويتها الوطنية ومعالجة المشاكل والازمات التي تواجهها . وتعد ازمة الهوية الوطنية من الازمات التي تم تجاوزها في الدول المتقدمة، بفعل استراتيجيات وسياسات متعددة، لكنها في الدول غير المتقدمة لازالت في اوج اشتعالها بسبب ظروف هذه البلدان وسلوكيات انظمتها السياسية وطريقتها بالحكم(الابراهيم، ٢٠١٤، ٢٥) وان العراق جبرته اموره بعد عام ٢٠٠٣ وشجعته على التناحر والاقتتال الطائفي وارتفاع الهوية الفرعية على الهوية العراقية الاصلية حيث هناك ثغرات كبيرة لتغول الهويات الفرعية وزيادة أهميتها لصالح ضعف الهوية الوطنية العراقية، فالدستور الدائم يحتوي على مواد كثيرة متعددة تصب بهذا المعنى ، مثل ديباجة الدستور التي تقول : باننا اي العراقيين اردنا من خلال هذا الدستور ان نستذكر الماضي الذي عشناه تحت حكم الانظمة الظالمة التي قتلت تلك الطائفة

وحاريت هذه القومية وابادت تلك المنطقة وكانت اقل عنفا وقسوة مع تلك المنطقة وتلك الطائفة"(دستور العرق الدائم ، الديباجة) وتستمر الديباجة في تعداد ورصد الاختلافات واثارة الاسئلة والاستفهامات حول اسباب تمييز النظام السابق بين ابناء شعبه . والشيء نفسه نجده في المادة (٣) التي جاء فيها : " العراق بلد متعدد القوميات والاديان والمذاهب، وهو عضو مؤسس وفعال في جامعة الدول العربية، وملتزم بميثاقها، وهو جزء من العالم الاسلامي(دستور العراق، المادة ٣). وكذلك الحال مع المادة رقم (٩) اولا) – (أ) ، التي جاء فيها بأن " تتكون القوات المسلحة العراقية والاجهزة الامنية من مكونات الشعب العراقي "(دستور العراق، المادة ٩ أولا أ).

وان العنصر الاقتصادي لكل دولة هو احد علامات استقراراها ورقيها الا ان العراق يفتقد هذا الأساس بعد عام ٢٠٠٣ ، كون الاقتصاد هو المعين الذي يمد السلطة السياسية بعناصر القوة والانسجام والاقتصاد مهم جدا لتمويل مؤسسات الدولة واجهزتها المختلفة، خاصة في البلدان التي تمر بحالة حرب او تعاني من مشاكل مجتمعية او تهديدات خارجية(امين، ٢٠٠٢، ٧ – ١١).

وان ارتباط ملف العراق الاقتصادي بملفات أخرى غير مستقرة مثل الوضع السياسي والثقافي والأمني وتدخلات خارجية ابضا فأن العراق مثله مثل بقية الدول غير المتقدمة يعاني من احادية اقتصاده الريعي، الذي يعتمد بشكل شبه كامل على تصدير النفط دون ان تكون هناك تنوعات في مصادر الدخل. كما ان انفتاح الاسواق العراقية على البضائع المستوردة قد اخضع السوق المحلية لهيمنة وسيطرة التجار الاجانب، وصار الاقتصاد الوطني العراقي اللعوبة بيد الدول الاخرى "(اورنو، ٢٠٠٦، ٦٣ – ٧٠).

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه العراق بعد الانسحاب الأمريكي

عند الانسحاب الأمريكي الفعلي من العراق في ٣١ / ١٢ / ٢٠١١ ظهر الكثير من التحديات والتدخلات فان انسحاب القوات الأمريكية من العراق لا يعني توقف او ابتعاد التأثير الأمريكي على الجانب الاقتصادي والسياسي في العراق، فهناك اتفاقية الاطار الاستراتيجي التي تربط العراق اقتصادياً وتجارياً وثقافياً وسياسياً بالولايات المتحدة الأمريكية ولوقت غير محدد، حيث تشير مواد في القسم الخامس من الاتفاقية والتي تخصصت في التعاون على صعيدي الاقتصاد والطاقة " الى دمج العراق في "النظام الاقتصادي العالمي". والمقصود به هنا ان الولايات المتحدة الامريكية تقوم بادخال العراق في السوق الاقتصادي العالمي على غرار نموذجها. وان دليل استمرار التأثير الامريكي على الجانب الاقتصادي هو عبر سفارتها في بغداد التي اعلنت في عام ٢٠١٢ انها ستنفق ستة مليارات دولار لتطوير بعض المشاريع. ومن خلال ربط العراق

ببعض المؤسسات الاقتصادية الدولية وخاصة صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية من خلال القروض والالتزامات ، عقود اعادة اعمار العراق التي هيمنت عليها الشركات الأمريكية من خلال مكتب (PCo) ، احياء الاتفاقية الاقتصادية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية لعام ١٩٨٧ التي ربطت العراق بأمريكا في موضوع التجارة والاستثمار، ان التمويل الأمريكي للمشروعات والشركات الخاصة في العراق من خلال بنك التصدير والاستيراد الأمريكي ، بالإضافة الى تشريع قوانين اقتصادية أخرى غير مشغله كقانون النفط والغاز وغيره ، كل ذلك يمثل مؤشرات على مدى ارتباط العراق في قراره الاقتصادي المستقبلي بالولايات المتحدة الأمريكية ، وهذا تحدي مهم واجهه العراق بعد انسحاب القوات الأمريكية في اتخاذ القرار الاقتصادي الخارجي المستقل(حداد، ٢٠١٢، ١٠ – ١١).

وان من الأمور التي واجهها العراق وهو تحدي كبير لفرض الديموقراطية هي مسألة الانتخابات البرلمانية، وقرب مرحلة الانسحاب الأمريكي من العراق بحلول عام ٢٠١١ من القضايا الأساسية، وتمثل استحقاقات جيوستراتيجية واقتصادية مميزة على مستقبل العراق والمنطقة وبخاصة بالنسبة للدول المهتمة بمصير العراق ومدى إسهامه في عملية التوازن الاستراتيجي للقوى الإقليمي. وينطلق الأساس في النظرة العامة من أن العراق، ومنذ ربيع عام ٢٠٠٣ مازال تحت الاحتلال، مع كل ما يمثله ذلك من تأثيرات وتداعيات على مستقبل البلاد والتوازن الاستراتيجي الإقليمي(شكارة، ٢٠١١، ٣).

ومن الرؤية النظرية من المفترض أن يلعبها العراق بسبب موقعه الجيوستراتيجي، وتاريخة الغني والحضاري وتجاربه على مدار الزمان ، وموارده البشرية وموارده الأولية والمادية الضخمة، وبخاصة امتلاكه مخزون نفطي عالمي كبير وغيره من الموارد الطبيعية والمعدنية المهمة الأخرى التي لم تستغل بعد دوراً مستقبلياً حيوياً على الخرائط الجيوستراتيجية والاقتصادية والحضارية(شكارة، ٢٠١١، ٣).

وبعد الانسحاب الأميركي أصبح العراق مركز صراع، ونفوذ للأجندات الاقليمية، العربية والاجنبية قبل وبعد الانسحاب الاميركي للعراق، وقد أكد تقرير أميركي صادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بعنوان (الميزان العسكري في منطقة الخليج)(الحريري، ٢٠١١، ١١٤) أن دول الخليج العربي وتحديدا قطر وعمان، والامارات العربية المتحدة قلقة من تنامي النفوذ السعودي في المنطقة وخاصة في العراق(السلمي، ٢٠١٠، ٢).

وواضح أن واشنطن تدرك ان وجود صراع الاجندات الاقليمية في العراق الذي أدى لعدم الاستقرار السياسي ، مما يجعل مستقبله مفتوحا على احتمالات مختلفة ، وعليه فستكون في

العراق ثلاث أوضاع رهينة الأوضاع في العراق أولها طبيعة الادوار الاقليمية فيه ، ومدى مايحدث عليها من تغييرات ، والثاني المدى الذي ستذهب اليه الولايات المتحدة ، وحلفاؤها من الغرب بخصوص التعامل مع الملف النووي الايراني ، وسواء كان التعامل سياسيا أم عسكريا ، ففي الحالتين سوف يكون العراق جزءا مهما في المنظومتين ، والثالث درجة الهدوء في الدول العربية التي اندلعت فيها ، ثورات ، ومظاهرات ، لاسيما مصر وسوريا(أبو الفضل، ٢٠١٢، ٢).

.من المهم ونحن نخوض قراءة هادفة لأهم التحديات التي يواجهها العراق بعد انسحاب القوات الاحتلال الامريكية وان على العراق التعامل معها ما بعد خروجها والحديث عن صورة الإحداث التي سبقت انتهاء المهلة الزمنية لبقائهم في العراق فلا يخفا حجم التحدي الذي واجه القوى السياسية في العراق وهم يتعدون لاتخاذ قرار مهم وأساس لمستقبل العراق بل والمنطقة ككل. ولذلك ارتبكت المواقف والتصريحات وتباينت في أحيان كثيرة حيث كان الوضع السياسي العراقي ينظر إلى هذا الانسحاب بان الحشد خلفها مجموعة من الساسة العراقيين الذين كانوا يرون أن الوقت غير مناسب لانسحاب القوات الأمريكية من العراق وطالبوا بعقد اتفاقية جديدة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وربطوا الانسحاب الأمريكي من العراق بجملة من المخاطر والتهديدات ولعل منها نشوء حالة من الفراغ الأمني(غريري، ٢٠١٣، ٢٥٤)

وتنقسم الآراء السياسية حول مستقبل العراق، أو انسحاب القوات الدولية بقيادة الولايات المتحدة من البلاد، والعملية السياسية ومستقبله المستقر والانقسام موجود بين المؤيدين والمعارضين، بين أولئك الذين يرون الخطر وأولئك الذين لا يرونه وتحارب الولايات المتحدة والتحالف الدولي الإرهاب في العراق وسوريا، وقد يكون لسحب القوات آثار أمنية وسياسية وأمنية كبيرة. الوضع الاقتصادي، خاصة في ظل تزايد التهديد بعودة تنظيم الدولة الإسلامية، أو تأثيره على الوضع الأمني والسياسي في ظل الوجود المسلح لجميع الأطراف. بالإضافة إلى ذلك، يرى آخرون أن الانسحاب الأمريكي خطوة إيجابية نحو السيادة الوطنية الكاملة، زاعمين أنه لم تعد هناك حاجة للقوات الأمريكية في العراق. ولهذا تطرح أسئلة كثيرة حول مستقبل الاستقرار السياسي والأمني في العراق بعد الانسحاب الأميركي، ومدى تأثيره على القطاعات الأخرى، وطبيعة علاقات العراق الخارجية؟(العيسى ، ٢٠٢٣ ، موقع الكتروني)

وقد يختلف الخبراء وأصحاب المصلحة حول وجود القوات الأمريكية أو قوات التحالف ومدى قدرتها على تحقيق الأمن والاستقرار في العراق. لقد أثبتت التجربة في العراق أن قوات التحالف فعالة في القضاء على داعش وتحقيق الأمن والاستقرار النسبيين على الرغم من وجود القوات الأمريكية أو قوات التحالف. القوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها. وفي العراق بعد عام

٢٠٠٣، تسبب في انتكاسات كبيرة للأمن العراقي، لكن خلال هذه الفترة، وخاصة خلال فترة تمركز الجيش الأمريكي، كانت هناك حالات قيام تنظيمات إرهابية مسلحة مثل تنظيم داعش الارهابي بزعزعة أمن العراق واستقراره.

وهذا يثبت أن مشكلة تحقيق الأمن والاستقرار في العراق لا تقتصر على وجود القوات الأمريكية، لأن معظم الأدلة تثبت أنه على الرغم من وجود القوات الأمريكية إلا أنه لا يزال من الممكن زعزعة أمن واستقرار العراق ولذلك فإن مسألة تحقيق الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي والأمن المستقبلي في العراق يظل عموماً قضية سياسية، تعتمد على مدى الإرادة السياسية العراقية الداخلية والإجماع الدولي الإقليمي وقدرة صناع القرار العراقيين على تفسير طبيعة وطبيعة هذه التوافقات. انعكاساتهم (سلبية أو إيجابية) على الشأن الداخلي للعراق.

وان انعكاس الانسحاب الأمريكي والدولي من العراق على علاقاته الخارجية والداخلية ، نستطيع القول: بما أن الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي لكل دولة، يعكس صورة إيجابية عن طبيعة نظامها السياسي وعلاقاتها الخارجية مع المحيطين (الإقليمي والدولي) ويزيد من حجم الدولة خارجياً وداخلياً، وطالما كانت قوات التحالف الدولي ولاسيما القوات الأمريكية، لها صلة بشكل أو بأخر في حالة عدم الاستقرار في العراق بعد عام ٢٠٠٣، فأن انسحابها قد يسهم في توطيد علاقات العراق الخارجية، مع الاخذ بنظر الاعتبار طبيعة انسحاب تلك القوات: هل هو انسحاب ودي (باتفاق حكومتي العراق والولايات المتحدة الأمريكية) أو الدول ذات العلاقة، او انسحاب غير ودي (تحت القصف والتهديد) ونتيجة للضغط السياسي من قبل بعض القوى والاحزاب التي تجمعها علاقة سياسية وايديولوجية مع بعض الدول الإقليمية، كالاستهداف والتهديد للقوات والسفارة الأمريكية في العراق بعد حادثة المطار في بداية عام ٢٠٢٠؟ لاسيما إذا ما عرفنا أن الولايات المتحدة والتحالف الدولي بشكل عام كان وما زال داعما لعلاقات العراق الدولية ليجني ثمار مصالحه الاقتصادية والاستثمارية(العيسى، ٢٠٢٣، موقع الكتروني).

المطلب الثالث: العلاقات العراقية الإيرانية بعد الانسحاب الأمريكي:

إن علاقات ما بعد الاحتلال الأمريكي بين العراق وإيران معقدة وتتأثر بالعديد من القضايا الحساسة والمهمة، والتي قد يكون أبرزها الوجود الأمريكي في العراق، وتقدم البرنامج النووية الإيرانية، ودور إيران الإقليمي ونفوذها، ناهيك عن دور إيران في علاقاتها مع العراق بعد عام ٢٠٠٣، حيث حاولت إعادة بناء العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية مع العراق بما يضمن مصالحها في الساحة العراقية ويحمي عمقها في المنطقة والحماية حدودها من أي اختراقات من قبل الولايات المتحدة ودول أخرى. ولذلك، تحرص إيران على استخدام نفوذها

السياسي، والاقتصادي مع العراق للحفاظ على مصالحها على الاقل في المستقبل المنظور وجعله متناغما مع توجهاتها لحل المعضلات التي تواجهها وكون ايران حريصة على تطوير علاقاتها مع العراق يرتبط بالحراك السياسي العراقي ، ومستقبل العملية السياسية التي تأسست بعد الاحتلال الامريكي ، حيث تسعى ايران الى وضع لمسات لها داخل الساحة العراقية لمنع أية أمتدادات أقليمية أو دولية سعودية – قطرية – أمريكية ، تركية الخ) للتأثير على الساحة السياسية العراقية بعد الانتخابات النيابية عام ٢٠١٤ لترتيب وضعها الداخلي ، وحلحلة المشاكل التي تواجهها خاصة أن العراق هو الخيار الاقل تكلفة لها بعد الانسحاب الأمريكي لابل هو المفتاح لتثبيت تأثيرها انطلاقا منه الى دول مجلس التعاون الخليجي لان التأثير الايراني سينعكس على العلاقات العراقية – الخليجية بصورة مباشرة أو غير مباشرة مما يتطلب من العراق الموازنة بين علاقاته مع ايران ومع دول مجلس التعاون الخليجي في آن واحد(الحريري ، ٢٠١٦، ١٥٧).

تعرضت العلاقات العراقية – الايرانية بعد العام ٢٠٠٣ الى مجموعة معقدة من العوامل التي أثرت على صيرورتها واتجاهاتها لاكتمال صورة تلك العلاقات من ثم تعزز تأثيراتها عليها سواء كانت تأثيرات سلبية أم أيجابية، حيث تنقسم هذه العوامل الى ثلاثة أنواع منها عوامل داخلية تخص العراق وايران تتوزع الى ثلاثة متغيرات منها جغرافية وسكانية، واقتصادية، وأخيرا عسكرية ناهيك عن العوامل الاقليمية التي تعرج على دور مجلس التعاون الخليجي وتركيا وإفرازات الملف السوري على العلاقات العراقية الايرانية وأخيرا العوامل الدولية التي انحصرت في ثلاثة قوى أبرزها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي وأخيرا روسيا والصين(الحريري، ٢٠١٦، ١٥٨).

تعد العلاقات العراقية الإيرانية ما بعد ٢٠٠٣ من المواضيع التي لم تحظى بالكثير في البحث العلمي والأكاديمي، نظرا لحساسية وأهمية هذه العلاقات بين الطرفين، فضلا عن لتداخلها مع القوى والفواعل الاقليمية والدولية وتتجذر هذه العلاقات في التوترات والشكوك والمخاوف المتبادلة بين العراق وإيران قبل ٢٠٠٣، حيث مرت هذه العلاقات بتجربة الحرب العراقية – الإيرانية (١٩٨٠ – ١٩٨٨) التي أثرت على المحيط الاقليمي والدولي وبعد ٢٠٠٣ حصلت ايران على مكسب استراتيجي مهم تمثل بإزاحة النظام السابق في العراق الذي كان ينافسها، لا بل يناصبها العداء في تحدي واضح للإرادة الإيرانية التي قرأت في السياسة الخارجية العراقية قبل ٢٠٠٣ هو تهديد المسلمات الأمن القومي الإيراني، لذلك كانت ايران من أوائل الدول المجاورة للعراق التي رحبت بتغيير النظام العراقي السابق، بالرغم من قلقها من التواجد العسكري الأمريكي القريب من

الأراضي الإيرانية، وبدأت الهواجس الإيرانية تزداد لخشيتها من استغلال الأراضي العراقية لاستهدافها من الداخل، خاصة وأن طهران سعت في السنوات الأخيرة في عهد الرئيس احمدي نجاد الى الاهتمام بالملف النووي ودعمه، كوسيلة لردع التهديدات التي تتعرض لها من الولايات المتحدة الأمريكية و (اسرائيل)، وحلف الناتو، والاتحاد الأوروبي باعتبار أن القدرات النووية الإيرانية تمثل تجاوز على الخطوط الحمراء للمصالح الغربية، والأمريكية، الإسرائيلية التي لا تحبذ من وجود أي قوة اقليمية سواء كانت عربية أم اسلامية، خشية من ان تكون القوة المنافسة للقدرات النووية لحلفائها(الوحيلي، ٢٠١٦، ١)

فضلا عن اهمية هذه العلاقات في المنظور الإيراني لأهمية العراق في الاستراتيجية الايرانية لحماية حدودها الموازية للعراق من اي امتدادات عسكرية اميركية انطلاقا من العراق خاصة أن واشنطن وطدت علاقاتها مع العراق في المجال العسكري لسنوات قادمة، وستظل العلاقات العراقية الايرانية تفرض نفسها في الساحة الاقليمية والدولية، لان اي تقارب في اطار التعاون بين الطرفين أو أي ابتعاد في اطار الصراع بينهما سينعكس على المحيط الاقليمي والدولي(الوحيلي، ٢٠١٦، ١)

وان العلاقات بين العراق وإيران تاريخية ليست وليدة الوقت الراهن فقط، وهذا يعود للقرب الجغرافي وكذلك التركيبة البشرية والمكون والمصالح والتاريخ المشترك بينهما، وكذا الجانب العقائدي، وهو ما شكل إرث طويل ومتداخل من العلاقات المتشابكة والمتداخلة بشكل كبير جدا، شابها الكثير من مراحل الاستقرار والتوتر وحتى الحرب احيانا، ولكن بعد عام ٢٠٠٣ دخلت العلاقات بين البلدين مرحلة تغيير مسار مهما مما زاد من دور ايران وتأثيرها في المشهد العراقي بكافة جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية، مما ولد نتائج وتداخلات محلية واقليمية كبيرة، ونظرا للتغيرات المهمة التي طرأت على الساحة العراقية، والتغيرات في اتجاهات السياسة الخارجية، فضلا عن مبدأ البراغماتية الذي يستهدف خدمة العديد من المصالح، فإن إيران لا تستطيع الاستغناء عن عراق ، ولا يستطيع العراق الاستغناء عن إيران، ولكن ورغم ذلك فإن العلاقات بين البلدين تتسم بعدد من المشاكل والتحديات، وما على المحك هو تحقيق علاقة قوية ومتينة تعود بالنفع على البلدين.، ومن ثمة على المنطقة مما يحقق الاستقرار إقليميا، كونها تعرف توتر مستمر وفعل و ردات فعل متبادلة وتصفية حسابات أجنبية على أراضي العراق، وهو ما يتطلب إنهاء كل ذلك(الاقريد، ٢٠٢٣، ١٢١٠)

وعلى صانع القرار العراقي العديد من الرهانات من أجل تجاوز المشكلات مع إيران وبناء عراق قوي يتمتع بسياسة مرنة مدروسة بشكل دقيق لتجنب كل التبعات التي قد تقع على العراق حاليا

أو مستقبلا. لابد على صانع القرار العراقي استغلال فترة الحالية ووجود الرئيس الإيراني الجديد إبراهيم رئيسي المقرب من المرشد الأعلى خامنئي حيث ستكون العلاقات في تطور على جميع الأصعدة كون القرار سيكون موحد داخل إيران، وعلى العراق أن يوجد حالة توازن في علاقاته بين واشنطن وطهران، كما تسعى الحكومة الإيرانية الجديدة لحل مشكلة المياه وإيجاد حل لمعالجة قطع المياه الذي يتسبب في شحتها داخل العراق، وهي أمور جد مهمة بالنسبة للعراق(فاخر، ٢٠٢١، موقع الكتروني).

وأيضا على الحكومة العراقية والإيرانية إعادة تقوية العلاقات الاقتصادية والتجارية بشكل قوي، وتكملة ما جاء في الاجتماع الموسع بين الوفد العراقي و الإيراني من خلال زيارة رئيس الوزراء السابق مصطفى الكاظمي لإيران، الذي سعى لتوطيد الشراكة الثنائية وتوسيع التبادل التجاري والاقتصادي ومحمل نواحي الشراكة البينية، وبالتالي لابد من الحفاظ على هكذا خطوة والاستمرار في تنفيذ الالتزامات المالية تجاه إيران التي تبلغ ٥ مليار دولار على الأقل، كما وعد الكاظمي برفع التأشيرة على الزائرين الإيرانيين للعراق خاصة الزائرين للأضرحة الدينية ، مما يعود بالفائدة والنفع على الطرفين.

وكذلك من الضروري تجاوز مكامن الخلل في علاقات إيران بجيرانه وتيسيرها والعمل على تقليل من حدة القيود الداخلية التي تجعل عملية صنع القرار السياسي الخارجي معقدة، بفعل تعامل بعض الأطراف السياسية ضمن الحكومة ومجلس النواب مع تلك الدول، ودفاعها عن مصالحها، وبالتالي فإن التحرك العراقي في هذا المجال يجعل العلاقات متوازنة أكثر .

ان تأهيل العراق اقتصاديا وإيجاد بدائل عن المورد المتمثل في النفط من الضروري، وأيضا الاهتمام بالقطاع الزراعي، كما يجب على العراق إيجاد بديل التصدير منتجاتها من خلال تجنب اعتمادها على مضيق هرمز الذي تتخذه إيران كوسيلة للضغط على دول الخليج من بينها العراق فهذا المضيق يحمل صادرات العراق النفطية بحيث يمر عبره ٣.٤ مليون برميل يوميا من مجموع ٣.٥٣ مليون برميل في اليوم حجم صادرات العراق النفطية، ويتم عبره نقل أغلب وارداته من السلع والخدمات، ولا يمكن للعراق الوقوف بلا بدائل برية، مما يجعلها بعيدا عن قبضة إيران وتحديداتها المستمرة بغلق هذا المضيق في طريقه .

وان سياسة العراق الخارجية يجب ان تضع في حساباتها توجهات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه العراق، ومحاولة وضع حد لكل ما تسعى إليه خاصة مالا يتوافق مع مصلحة العراق منها:(الربيعي، ٢٠١٠، ٩)

١. عدم الخضوع كليا لإيران في تقرير وترتيب شؤون العراق الداخلية، وذلك لكون إيران لا تهتم بنظامها ومصالحها
٢. عدم السماح لإيران باستغلال العنصر الشيعي ودعمها له بما يخدم مصالحها على حساب المصلحة الوطنية العراقية وذلك لان العراق تكثر في الطوائف والديانات، وفي ذات الوقت عليها الاستفادة من تطلعات إيران وتقوية اقتصادها واصالة بنيتها التحتية
٣. وكذلك فان ايران تعطي إشارة للأقليات المتواجدة على أراضيها بعدم المطالبة بالانفصال أو الاستقلال فلإيران حساباتها الدقيقة التي تحاول من خلالها خلق التوازن بين الفوضى والاستقرار الحاصلين في المنطقة(عبدالله و الجاسور، ٢٠٢٧، ٢١) ويرى الباحث ان هذا يشجع العراق على مسك أراضيه وعدم السماح بتقسيم العراق الى دويلات صغيرة سواء كانت كردية او سنية او شيعية وعلى الحكومات العراقية تقوية المصلحة المشتركة والاتفاق العراقي الإيراني على عدم قيام أقاليم داخل البلد الواحد.

الخاتمة:

ان العراق واجه تحديات كبيرة على مر التاريخ وانتصر على كل خسارة او رجوع الى الخلف فأن تاريخ العراق زاخر بالحكمة والحكم وتغير مسار التاريخ فمنذ ان احتل المغول العراق تصول المؤرخين باضمحلال العراق الا انه يأبى ذلك وينهض من جديد ليسطر على كل مفاصل الحياة ويضاهي الدول المتقدمة بما يملكه من ارث تاريخي واقتصادي سرمدي وان التحديات التي واجهها العراق في عام ٢٠٠٣ بعد تغير النظام العراقي واحتلال العراق من قبل قوات التحالف اضعفت من استقراره السياسي والاقتصادي والأمني وذلك لضهور مجاميع تقاسم الكعكات على حساب أبناء الوطن الواحد وظهور الاقتتال الطائفي والمحاصصة السياسية وضعف الصناعة والزراعه واعتماد العراق على النفط والاستيراد من الخارج مما جعل العراق محطة استهلاكية، وبعد الانسحاب الأمريكي من العراق في نهاية عام ٢٠١١ أيضا ظهرت الكثير من التحديات منها التدخلات الأجنبية وظهور تنظيم داعش الإرهابي وكذلك ضعف القوى السياسية وتناحرات شخصية مما دفع الحكومات السابقة الى تعزيز العلاقات العراقية الإيرانية في جميع مفاصل النظام السياسي والأمني فتدعي ايران انها المحارب الأول لتنظيم داعش الإرهابي في العراق.

ومن خلال هذا البحث اتوصل الى عدة مقترحات أبرزها الاتي:

١. على الحكومة العراقية مواجهة كل التحديات بنفسها وبناء قاعدة جماهيرية وشعبية للنهوض بالبلاد الى بر الأمان وعدم الاعتماد على دول او اشخاص خارجية.

٢. يجب نقل التجارب الإيرانية الناجحة والايجابية الى العراق مثل البنى التحتية القوية والزراعة والصناعة المحلية الناجحة لنواجه كل تحدي يفرض او يقع على كاهل المواطن العراقي.
٣. ويجب تعزيز العلاقات الخارجية مع كل الدول لاستفادة من خبراتها وفتح ممرات دولية لنقل البضائع والأشخاص وتكون طرق حيوية ذات اهداف تنموية.
٤. فرض السيادة العراقية في العلاقات الدولية فعلى سبيل المثال فأن ايران تمتلك قوى خارجية كبيرة ولا تخضع لاوامر خارجية وعلى صناع السياسة الخارجية العراقية ان يحذو هذا الحذو من رفع اهداف المستقبلية لديمومة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني.

قائمة المصادر:

١. محب الدين مرتضى الزبيدي: تاج العروس، بيروت، دار مكتبة الحياة، ج١٠.
٢. محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت ١٩٩٣، ج٣.
٣. نادية مصطفى، التحديات السياسية الحضارية الخارجية للعالم الإسلامي: بروز الأبعاد الحضارية الثقافية، مجلة ثقافتنا للدراسات والبحوث، العدد (٢٢) .
٤. محسن سميع الخالدي، التحدي بالقرآن الكريم، جامعة النجاح، نابلس.
٥. جابر حبيب جابر، الأسوأ من المحاصصة، صحيفة الشرق الأوسط، العدد (١١٢٤٧)، في ١٣ ايلول ٢٠٠٩
٦. سعدي إبراهيم، عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣ ، جامعة كربلاء كلية العلوم السياسية، انكاسام مجلة الدراسات الإقليمية ٢٠١٨
٧. مجموعة من المؤلفين نظرية الثقافة، ترجمة علي سيد الصاوي، الطبعة (الأولى)، (الكويت المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب (١٩٩٧)
٨. سعدي الابراهيم، مستقبل الدولة العراقية، الطبعة الأولى، (بغداد، دار الكتب العلمية ٢٠١٤)
٩. دستور العراق الدائم.
١٠. سمير امين ، الاقتصاد السياسي للتنمية، الطبعة (الأولى)، (بيروت، دار الفاربي، (٢٠٠٢)
١١. اولز اورنو، تنمية واعادة بناء الاقتصاد العراقي، الطبعة (الأولى)، (بغداد، مركز العراق للدراسات ، (٢٠٠٦)

١٢.حامد عبيد حداد، التحديات الاقتصادية للعراق بعد الانسحاب الأمريكي، دراسات دولية العدد الثاني والخمسون، جامعة بغداد، العدد. ٤٣، ٢٠١٢

١٣.أحمد شكارة ، العراق: تداعيات ما بعد الانتخابات البرلمانية وقرب الانسحاب الأمريكي ، تصدر عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ٢٠١١

١٤.جاسم الحريري ، أشكالية النفوذ الخليجي في المنطقة العربية بعد الانسحاب الاميركي من العراق والربيع العربي٢٠١١، ٢٠١٤

١٥.عبد السلام السلمي، تقرير أمريكي: دول الخليج قلقة من تنامي النفوذ السعودي في المنطقة ، صحيفة حوار وتجديد الالكترونية، ٣/٥/٢٠١٠

١٦.محمد أبو الفضل ، حسابات عربية مرتبكة بعد الانسحاب الأمريكي من العراق، صحيفة عمان سلطنة عمان) يناير ٢٠١٢

١٧.أرشد مزاحم مجبل غريري، الإتفاقيات الامنية والعسكرية العربية الأمريكية واثرها على الامن القومي العربي، ٢٠١٣

١٨.م .م. ميثاق مناحي العيسى / مستقبل الامن في العراق بعد انسحاب التحالف الدولي ومدى تأثيره على القطاعات الاخرى؟ / على الرابط الاتي: http://www.fcdrs.com/polotics/1680 تاريخ الزيارة ٤/١٢/٢٠٢٣ .

١٩.م. م. ميثاق مناحي العيسى / مستقبل الامن في العراق بعد انسحاب التحالف الدولي ومدى تأثيره على القطاعات الاخرى؟ / على الرابط الاتي: /http://www.fcdrs.com/polotics١٦٨٠ تاريخ الزيارة ٤/١٢/٢٠٢٣ .

٢٠.جاسم يونس الحريري ، التنافس الإقليمي والدولي في العراق وانعكاساته على علاقاته الخارجيه بعد الاحتلال الأميركي ، ٢٠١٦

٢١.محمد حسين شذر الوحيلي، العلاقات العراقية الايرانية بعد عام ٢٠٠٣ دراسة في المتغيرين السياسي والاقتصادي، ٢٠١٦ ، دار الجنان للنشر والتوزيع

٢٢.محبوبة الاقريد، العلاقات العراقيه الايرانية : التحديات والرهانات ، جامعة قاصدي مرباح ورقله – الجزائر، مجلة المعيار ، مجلد٢٧ عدد٥ ،٢٠٢٣

٢٣.عادل فاخر ، ما مستقبل علاقات العراقي مع إيران بعد انتخاب رئيسي تاريخ النشر ٢٢/٦/٢٠٢١ تاريخ الاطلاع في تاريخ ١٢/٤ / ٢٠٢٣ على الرابط التالي : /https://www.aljzeera.net/amp/news/politics

٢٤.كوثر عباس الربيعي ، سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص العراق : مجلة السياسة الدولية ، العدد٤٤ ، ٢٠١٠

٢٥.ناجي محمد عبدا الله وأثير ناظم الجاسور، السياسة الخارجية لدول الجوار إتجاه العراق بعد ٢٠٠٣ العراق : محلة تكريت للعلوم السياسية ، العدد ١٠ المجلد ٣. ٢٠١٧.